تهيئة الأحوال النفسية لأداء العبادات والأعمال على الأوجه المرضية: دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية

إعداد

أ.د. يسري سعد عبد الله أحمد

الأستاذ في السنة وعلومها بكلية الشريعة والقانون

بجامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية

**مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة
دمنهور. المجلد السابع عشر - العدد الأول - لسنة ٢٠٢٥**

تهيئة الأحوال النفسية لأداء العبادات والأعمال على الأوجه المرضية دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية

أ.د. يسري سعد عبد الله أحمد

البريد الإلكتروني: yabdullah@ut.edu.sa

ملخص البحث

يتلخص هذا البحث في بيان اهتمام الشريعة الإسلامية بتهيئة الإنسان بدنياً ونفسياً عند الشروع في عمل من الأعمال التعبدية، سواء كانت عبادة أو وظيفة أو غير ذلك، وذلك بتجنبه المشوشات والمنغصات والمكدرات التي تعتريه؛ من أجل إيقاع العمل على وجه الكمال، متعرضاً لنماذج من السنة النبوية يتضح من خلالها تأصيل هذه المسألة من السنة النبوية، وأن تهيؤ الإنسان للعمل قبل الشروع مما يؤدي إلى تجويد العمل وتحسينه لبلوغ مرتبة الكمال فيه، فبالإضافة إلى ذلك أجره وإيفاءه غير منقوص. هذا وقد كان الباعث على هذا البحث بيان اهتمام الشريعة بإيفاء متطلبات العمل، والتحقق بإجادة العمل وتحسينه، وإظهار مقاصد الشريعة في أن المطلوب هو تحسين العمل لا مجرد كثرته، وقد جاء في السنة النبوية كثير من النصوص الدالة على تشريع أحكام ترمي إلى تحقيق هذا المعنى، ولذلك كانت حدود البحث غير مقيدة بكتب خاصة، وإنما انتقيت مما هو متاح من دواوين السنة النبوية بما يناسب الموضوع، وكان من أهداف البحث إظهار الهدى النبوي في تهيئة النفس وإعدادها قبل الشروع في العمل. وجاءت النتائج بما يتوافق مع أهداف البحث من إثبات وتقرير أن إيقاع العمل على وجه الكمال يترتب عليه نيل الثواب الموعود به كاملاً، واتضح أيضاً من نتائج البحث اهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بأمر أمته، حيث لم يترك نصحاً، ولم يأل جهداً في توعية الأمة بما فيه صلاحها وسدادها.

الكلمات المفتاحية: تهيئة الأحوال النفسية - العبادات - السنة النبوية - دراسة موضوعية.

Preparing psychological conditions to perform acts of worship and deeds in satisfactory ways, an objective study in light of the Sunnah of the Prophet

Professor Dr. Yousry Saad Abdullah Ahmed
Professor of Sunnah and its Sciences at the College of Sharia and Law at the University of Tabuk in the Kingdom of Saudi Arabia
Email: yabdullah@ut.edu.sa

Abstract

This research is summed up in explaining the interest of Islamic law in preparing a person physically and psychologically when embarking on an act of devotion, whether it is an act of worship, a job, or anything else, by avoiding the distractions, annoyances, and troublesome things that plague him. In order to perform the work in a way that is perfect, presenting examples from the Prophetic Sunnah through which it is clear that this issue is rooted in the Prophetic Sunnah, and to prepare a person for work before starting, which leads to improving and improving the work to achieve the level of perfection in it, and thus he will receive his full and undiminished reward. The motivation for this research was to explain the interest of the Sharia in fulfilling the requirements of work, verifying the proficiency and improvement of work, and demonstrating the purposes of the Sharia in that what is required is to improve the work, not just increase it. Many texts have been mentioned in the Sunnah of the Prophet that indicate the legislation of provisions aimed at achieving this meaning. Therefore, the limits of the research were not restricted to special books, but rather were selected from the available collections of the Sunnah of the Prophet as appropriate to the topic. One of the objectives of the research was to show the Prophet's guidance in preparing and preparing the soul before embarking on work. The results were in line with the research objectives of proving and determining that performing work in a perfect manner results in obtaining the promised reward in full. It was also clear from the results of the research that the Prophet, may God bless him and grant him peace, cared about the affairs of his nation, as he did not neglect advice, and did not spare any effort in educating the nation about what... Therein is its righteousness and repayment.

Keywords: preparing psychological conditions - acts of worship - the Sunnah of the Prophet - an objective study

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء وصفوة المرسلين، موجه الأمة لسبل الرشاد، ومرشد العباد إلى طريق السداد، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

فإن إتقان العبادة وإيقاعها على الوجه المطلوب شرعاً يتطلب تهيئة واستعداداً، ويستلزم معينات وأسباباً، وهذه الأسباب والمعينات لا تتأتى إلا بتوقيف من الشرع، وبيان من المشرع، وقد جاء في السنة النبوية المطهرة إيضاح وبيان لكل مامن شأنه أن يكون سبباً لتهيئة العبد للدخول في عبادة ربه وهو على أتم حالات الاستعداد لإنجاز العمل على وجهه الأكمل فينال بذلك النصيب الأوفى من الأجر والثواب الموعود به تقضلاً وإكراماً من المولى سبحانه وتعالى، ولذلك قمت بإعداد هذا البحث المختصر في هذا الجانب، ذكراً نماذج من السنة النبوية لأمره صلى الله عليه وسلم بأمر كانت الحكمة منها تهيئة النفس، وإزالة شواغلها، وإبعاد ما يشوشها، وصولاً إلى المناخ المناسب، والجو الملائم لإيقاع العبادة على وجهها المأمور به شرعاً، وسميته (تهيئة الأحوال النفسية لأداء العبادات والأعمال على الأوجه المرضية دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية)، وأسأل الله تعالى التوفيق في الجمع والتحليل والبيان.

أهداف البحث: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- تبصرة المتعبدين بأهمية الاستعداد والتهيؤ اللائق بالعبادة.
- ٢- بيان الهدى النبوي في تحصيل أعلى درجات العمل، وتوفية التكاليف الربانية على وجه الكمال.

- ٣- رفع الهمم بجعل طموح المتعبد نيل أعلى مراتب العمل، وليس الاكتفاء فقط بإبراء الذمة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم اهتمام بعض من المتعبدين والعاملين بامتثال أحكام الشرع في تهيئة النفس استعداداً للشروع في العبادة، وهذا وإن لم يكن مفسداً للعبادة بالمرة إلا أنه يؤدي إلى نقصان ثوابها لعدم إيفائها حقها من التهيئة والاستعداد، ولذلك جاء البيان الواضح في السنة النبوية مؤصلاً لهذا الجانب، كما سيتبين في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

منهج البحث:

قام هذا البحث على ثلاثة مناهج، هي: الاستقرائي (غير التام) والتحليلي، والاستنباطي؛ حيث جمعت بعض النماذج الدالة على التأصيل لموضوع البحث من السنة النبوية، بما يحقق المطلوب لا بالاستقراء التام؛ لأن هذا أمر كبير يحتاج رسالة علمية، ثم قمت بتحليل تلك النصوص النبوية بما يفي بالغرض الذي سبق له البحث، ثم استنباط الأحكام والفوائد منها، وبيان وجه الدلالة فيها بما يخدم موضوع البحث.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على نماذج من الأحاديث النبوية في موضوع (تهيئة الأحوال النفسية لأداء العبادات والأعمال على الأوجه المرضية)، وكذلك على نماذج من المسائل المتعلقة بتلك الأحاديث النبوية؛ اختصاراً، لعدم اتساع أوعية النشر العلمي لاستيعاب هذا الموضوع الكبير بكل الأحاديث الواردة فيه وكل المسائل المتعلقة بها.

الدراسات السابقة:

لم أقف - على حسب اطلاعي - على بحث تناول هذا الموضوع، وإنما هي مسائل منثورة في كتب شروح الحديث، ولطائف تعرض لها بعض المحققين من الشراح التفت ذهني إليها، وعزمت على إخراجها في بحث علمي يكون بمثابة لبنة أولى في هذا الموضوع الذي يحتمل مزيداً من المسائل والمباحث.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وأحد عشر مطلباً، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

التمهيد: حض الشرع على إتقان العمل وتحسينه. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أحاديث حض الشرع على إتقان العمل وتحسينه وتوفيقه كاملاً.

المسألة الثانية: إشارات مقتبسة من حكمة مشروعية التنفل بالصلاة قبل أداء الفرض.

المطلب الأول: أحاديث أمر من اجتمع لديه الطعام والصلاة بتقديم الطعام.

المطلب الثاني: أحاديث النهي عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين.

المطلب الثالث: أحاديث الأمر بالإبراد بالظهر في شدة الحر.

المطلب الرابع: أحاديث النهي عن الصلاة حال النعاس.

المطلب الخامس: أحاديث النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدث.

المطلب السادس: أحاديث الأمر بتعجيل الفطر.

المطلب السابع: أحاديث النهي عن الوصال في الصوم.

المطلب الثامن: أحاديث منع القاضي من الحكم وهو غضبان أو متصف بما يشوش النفس.

المطلب التاسع: أحاديث منع الرجل من طروق أهله ليلاً.

المطلب العاشر: أحاديث النهي عن قربان المسجد لمن أكل بصلاً أو ثوماً.

وقد جاء التقسيم السابق بهذا الترتيب باعتبار أن الأعمال منها ما يتعلق بحق الخالق جل وعلا، ومنها ما يتعلق بحق المخلوق، فما يتعلق بحق الخالق ذكرت منه خمسة نماذج متعلقة بالصلاة، ونموذجين متعلقين بالصوم، وما يتعلق بحق المخلوق ذكرت منه ثلاثة نماذج أحدها متعلق بالقاضي كي لا يحيف في حكمه، والزوج لكي لا يجد من امرأته ما يكره فتتفر النفس منها، والذاهب للمسجد كي لا يؤذي من يلقاه في المسجد، فتحصل من ذلك أن التهيؤ للعمل والاستعداد له يتعلق بحق الخالق والمخلوق.

المطلب الحادي عشر: ملحق بمسائل نص عليها الفقهاء تخدم موضوع البحث. وفيه خمس

مسائل:

المسألة الأولى: كراهة التزيق والزخرفة المفرطة في المساجد.

المسألة الثانية: نهى السائلين عن السؤال في المسجد.

المسألة الثالثة: عدم قراءة القرآن عند دفن الميت.

المسألة الرابعة: عدم رفع الصوت بقراءة القرآن في الطواف.

المسألة الخامسة: الاعتكاف للشخص غير المكفي.

هذا وأسأل الله تعالى أن يكون بحثاً مفيداً، وأن ينفع به، إنه حسبي ونعم الوكيل وعليه الاستناد والتعويل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تقديم النوافل أن النفوس بسبب اشتغالها بأسباب الدنيا تكون بعيدة عن حال الخشوع والحضور ، فإذا قُدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة ، وتهيأت لها ، فإذا دخلت في الفرض كانت على أتم حالاتها استعداداً ، وأكمل وجوها تهيؤاً.

هذا وقد صرح الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى بمضمون ذلك فقال : فِي إِبْطَالِ الْأَخْفِ جُرْأَةً عَلَى مَا هُوَ آكَدُ مِنْهُ، وَمَدْخَلٌ لِلْإِخْلَالِ بِهِ، فَصَارَ الْأَخْفُ كَأَنَّهُ جَمَى لِلْأَكْدِ، وَالرَّائِعُ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، فَالْمُخِلُّ بِمَا هُوَ مَكْمَلٌ كَالْمُخِلِّ بِالْمَكْمَلِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٧).

ثم بعد أن ذكر هذه القاعدة ضرب مثلاً لإيضاح ذلك فقال : وَمِثَالُ ذَلِكَ الصَّلَاةُ، فَإِنَّ لَهَا مَكْمَلَاتٍ وَهِيَ مَا سِوَى الْأَرْكَانِ وَالْفَرَائِضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُخِلَّ بِهَا مُتَطَرِّقٌ لِلْإِخْلَالِ بِالْفَرَائِضِ وَالْأَرْكَانِ، لِأَنَّ الْأَخْفَ طَرِيقٌ إِلَى الْأَثْقَلِ... فَالْمُنْتَجِرِيُّ عَلَى الْأَخْفِ بِالْإِخْلَالِ بِهِ مُعَرَّضٌ لِلتَّجَرُّؤِ عَلَى مَا سِوَاهُ، وَلِذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ الْمُصَلِّي عَلَى مَا هُوَ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاتِهِ مَا يُسْتَحْسَنُ، وَكَانَتْ إِلَى اللَّعِبِ أَقْرَبَ، وَمِنْ هُنَا يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ فِي ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ^(٨).

اتضح مما تقدم ذكره في هذا المطلب أهمية التهيؤ والاستعداد لأداء الفرض ليقع الفرض على وجه الكمال، ومن أوجه الاستعداد له تقديم النفل عليه؛ لتكون النفس في أحسن الحالات عند أداء التكليف، وفي ذلك من تعظيم شعائر الله تعالى ما لا يخفى على الناظرين والمتأملين.

المطلب الأول: أحاديث أمر من اجتمع لديه الطعام والصلاة بتقديم الطعام

أمر النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الإرشاد والدلالة على ما فيه الخير والصلاح الدنيوي والأخروي أن يزيل الإنسان عن نفسه الشواغل التي تصرفه عن الخشوع في صلاته ومن صور ذلك أن يبدأ الإنسان بتناول الطعام إذا وضع مع إقامة الصلاة وحديث السيدة عائشة يدل على

(٧) الموافقات ٣٨/٢.

(٨) المرجع السابق ٣٩/٢ ، ٤٠.

ذلك ونصه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء)^(٩).

تتضح الحكمة من هذا التوجيه النبوي فيما ذكره ابن بطال نسبة للصحابي الجليل أبي الدرداء حيث قال: قال أبو الدرداء: من فقه المرء إقباله على حاجته ؛ حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ^(١٠).

هذا وقد ذكر الإمام الباجي وجهين في حكمة هذا التوجيه النبوي:

الوجه الأول: أن يخلو باله لصلاته فلا يعجله عنها، ولا يشغله فيها حاجته إلى الطعام. وهذا الوجه موافق للوجه الذي ذكره ابن بطال.

الوجه الثاني: أن يكون له أصحاب قد وضعوا عشاءهم فيشتغل عنهم بصلاته فيضر ذلك بهم، وربما كان من الطعام الذي يذهب طيبه ويتغير إذ برد كالثرید^(١١).

هذا وقد بين ابن بطال أن هذا الأمر محمول على الاستحباب لئلا يتوهم وجوبه وذكر الصارف له عن الوجوب فقال مستنداً إلى قول أبي الدرداء السابق: (من فقه المرء إقباله على طعامه حتى يُقبل على صلاته وقلبه فارغ) فقال: يبدأ به، بل كان يقول: من الواجب عليه اللزم له أن يبدأ به^(١٢).

ثم ذكر ابن بطال شاهداً مقيساً على الصلاة من فعل الأنبياء فقال: وقد اشترط بعض الأنبياء على من يغزو معه أن لا يتبعه من ملك بُضِعَ امرأة ولم يَبْنِ بها، ولا من بني داراً ولم يكملها ليتفرغ قلبه من شواغل الدنيا، فهذا في الغزو فكيف في الصلاة التي هي أفضل الأعمال، والمصلي واقف بين يدي الله^(١٣).

(٩) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة" ١٣٥/١ حديث رقم ٦٧١. وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ... إلخ ٣٩٢/١ حديث رقم ٥٥٧ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١٠) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ٢/٢٩٣.

(١١) المنتقى شرح الموطأ ٧/٢٩١.

(١٢) شرح ابن بطال ٢/٢٩٥.

(١٣) المرجع السابق ٢/٢٩٥.

ثم ذكر رحمه الله حكماً فقهياً مستنده هذا الحديث فقال: وقد احتج بهذا الحديث^(١٤) الكوفيون وأحمد وإسحق في أن وقت المغرب واسع، وقالوا لو كان لها وقت واحد ما كان لأحد أن يشتغل فيه بالأكل حتى يفوت^(١٥).

هذا وقد قيّد الإمام ابن الجوزي ذلك بقيد توقان النفس إلى الطعام حتى لا يتوسع في حظوظ النفس فليس لها منتهى فقال: اعلم أن هذا ورد في حق الجائع الذي قد تآقت نفسه إلى الطعام لئلا يشتغل قلبه في الصلاة بذكر الطعام عن الخشوع والفكر، وقد ظن قوم أن هذا من باب تقديم حظ العبد على حق الحق وليس كذلك وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخلوا في العبادة بقلوب مقبلة غير مشغولة بذكر الطعام، وإنما كان عشاء القوم يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة^(١٦).

يؤخذ من كلام ابن الجوزي أن الشخص إذا أراد الاسترسال في الطعام مع عدم التوقان الملجئ للأكل فهذا ينبغي أن يُقدّم الصلاة لأنه منشغل بحظوظ النفس.

المطلب الثاني: أحاديث النهي عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين:

من الأمور التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حال كون الإنسان يدافع الأخبثين وهما البول والغائط، والحكمة لا تخفى في ذلك من أجل أن يفرغ الإنسان نفسه من المشوشات والشواغل التي تحول دون الإتيان بالعبادة على وجه الكمال. والدليل ما أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا صلاة بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان)^(١٧).

قال النووي: في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب به وذهاب كمال الخشوع، وكراهتها مع مدافعة الأخبثين وهما البول والغائط ويلحق

^(١٤) يشير إلى الحديث من رواية ابن عمر ولفظه: إذا قُدم العشاء فابدءوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاءكم.

^(١٥) شرح ابن بطلال ٢/٢٩٥.

^(١٦) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٢/٥٢٢.

^(١٧) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام... إلخ ١/٣٩٣ حديث رقم ٥٦٠.

بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب، ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز تأخيرها^(١٨).

يؤخذ من كلام النووي رحمه الله التقييد للمسألة باتساع الوقت وهذا القيد لا بد منه مراعاة للأولويات. ولكن لا بد من تقييد هذا القيد أيضًا بما إذا لم يخش على نفسه الهلاك بشدة الجوع إذا صلى في مسألة الطعام، وبما إذا كانت مدافعة الأخبثين لا تمنعه من أداء فرائض الصلاة على وجهها. وإلاً وجب عليه تقديم قضاء حاجته بالتخلص من البول والغائط ولو أدى ذلك لخروج الوقت، لأنه والحالة هذه لو صلى لبطلت صلاته فلا معنى لإدراك الوقت حينئذٍ، وفي مسألة الطعام يجب عليه أن يتناول منه ما يسُدُّ به رمقه تقديمًا لحفظ النفس على أداء الصلاة في وقتها وهذا ما تقتضيه قواعد الشرع وأصوله.

هذا وقد نقل ابن عبدالبر الإجماع على أنه لا تجوز الصلاة مع الحقن إذا كان حقه يمنعه من إقامة شيء من فروض الصلاة فقال: أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن إذا كان حقه ذلك يشغله عن إقامة شيء من فروض صلاته وإن قلَّ، واختلفوا فيما صلى وهو حاقن إلا أنه أكمل صلاته فقال مالك فيما روى ابن القاسم عنه: إذا أشغله ذلك فصلى كذلك فإنني أحب أن يعيد في الوقت وبعده، وقال الشافعي وأبو حنيفة وعبدالله بن الحسن يكره أن يصلي وهو حاقن وصلاته جائزة مع ذلك إن لم يترك شيئاً من فروضها^(١٩).

وقد ذكر رحمه الله أن الحكم ابتداءً كراهة الشروع في الصلاة مع الحقن ثم بعد ذلك قد تصح الصلاة إذا سلمت صلاته من الخلل، وقد تبطل إذا لم تسلم صلاته فقال: ... وإن كنا نكره لكل حاقن أن يبدأ بصلاته في حالته، فإن فعل وسلمت صلاته جرت عنه، ويئس ما صنع، والمرء أعلم بنفسه فليست أحوال الناس في ذلك سواءً، ولا الشيخ في ذلك كالشباب والله أعلم^(٢٠).

(١٨) شرح النووي على صحيح مسلم.

(١٩) الاستذكار ٢/٢٩٦.

(٢٠) المرجع السابق ٢/٢٩٧.

فخلاصة القول عند ابن عبد البر أنه يراعي الحكم التكليفي عند ابتداء الصلاة فيكون الشروع مكروهًا، وأما في الدوام فيراعي الحكم الوضعي وهو عدم المنافيات لصحة الصلاة لتقع العبادة مجزئة شرعًا.

المطلب الثالث: أحاديث الأمر بالإبراد بالظهر في شدة الحر

من المسائل التي راعى فيها الشرع تهيئة الحال المناسب لوقوع العبادة على صفة الكمال بعيدًا عن المشوشات والشواغل التي تحول دون ذلك، مسألة الإبراد بالظهر، وهو أمرٌ على سبيل الاستحباب.

وحديث الباب هو الحديث المتفق عليه من حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم)^(٢١).

قال الباجي ذاكراً للحكمة من الإبراد بالظهر: ... أن المصلي مندوب إلى الخشوع في الصلاة والإكمال لركوعها وسجودها، وغير ذلك من أفعالها وأقوالها وشدة الحر تمنع من استيفاء ذلك من الصلاة على هذه الحال كما منع من الصلاة بالحقن الذي يمنع من الخشوع، وإتمام الأقوال والأفعال، وكما أمر بتقديم العشاء بحضرة الصلاة لهذا المعنى والله أعلم^(٢٢).

اتضح من كلام الإمام الباجي حكمة الشارع في التوجيه لإيقاع العبادة على وجه الكمال، وتهيئة كل ما من شأنه أن يعين على ذلك، وإزالة كل ما من شأنه أن يعيق ذلك أو يمنعه، وذكر نماذج تجتمع في هذه الحكمة قد سبق الكلام عليها في المباحث السابقة.

هذا وقد أشار ابن الجوزي إلى وجه الرفق في هذا التوجيه النبوي فقال: الإبراد: انكسار وهج الحر وتوقده..، وفيح جهنم: التهابها وغلينها، وهذا رفق بالماشي إلى الصلاة، إما ليمشي في الفيء، أو لينتبه من قائلته، أو لهما^(٢٣).

(٢١) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة - باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ١١٣/١ حديث رقم ٥٣٦.

وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواقيت الصلاة - باب استحباب الإبراد بالظهر.. إلخ ٤٣٠/١ حديث رقم ٦١٥.

(٢٢) المنتقى شرح الموطأ ٣١/١.

(٢٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣٥٩/١.

وقد أشار إلى الحكمة الحافظ ابن حجر فقال: ... وفيها سبب وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع فناسب أن لا يُصلى فيها^(٢٤).
وقد نص الإمام الزرقاني على ذلك فقال: وحكمته دفع المشقة لأنها تسلب الخشوع وهذا أظهر^(٢٥).

وذكر الإمام العز بن عبدالسلام ما يفيد ذلك صراحة فقال: وأما الإبراد بالظهر مع ما فيه من تقويت المبادرة إلى الصلاة فإنه من باب تقديم مصلحة راجحة على مصلحة مرجوحة، فإن المشي إلى الجماعات في شدة الحر يشوش الخشوع الذي هو أفضل أوصاف الصلاة، فقدم الخشوع الذي هو من أفضل أوصاف الصلاة على المبادرة التي لا تدانيه في الرتبة^(٢٦).
ثم أضاف رحمه الله مسائل شاركت مسألة الإبراد في الحكمة بجامع نفي المشوشات عن المصلي فقال: ولهذا المعنى أمر بالمشي إلى الجماعة بالسكينة والوقار مع ما فيه من تقويت النداء وتكميل الاقتداء بالإمام، لأنه لو أسرع لانزعج وذهب خشوعه؛ فقدم الشرع رعاية الخشوع على المبادرة وعلى الاقتداء في جميع الصلوات، وكذلك تؤخر الصلاة بكل ما يشوش الخشوع كإفراط الظم والجوع، وكذلك يؤخرها الحاقن والحاقب، وينبغي أن يؤخر بكل مشوش يؤخر الحاكم الحكم بمثله^(٢٧).

المطلب الرابع: أحاديث النهي عن الصلاة حال النعاس

ومن المسائل التي نهى الشرع عن ملابسة الصلاة حال كونه متصفاً بها أن يصلي الشخص وهو ناعس فإن هذه الحالة أدنى عواقبها أن تخلو عن الخشوع والاستحضار لهيبة الصلاة وعظمتها إذا لم تؤد إلى ما هو أشد نكراً من ذلك بأن تؤدي إلى بطلان الصلاة، والأصل في هذا حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا نَعَسَ أحدكم في

^(٢٤) فتح الباري ١٧/٢.

^(٢٥) شرح الزرقاني على الموطأ ١١١/١.

^(٢٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٣٨/١.

^(٢٧) المرجع السابق ٣٨/١.

صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه^(٢٨).

قال ابن عبد البر: ففيه دليل على أن الصلاة لا ينبغي أن يقربها من لا يعقلها ولا يقيمها على حدودها، وأن كل ما شغل القلب عنها وعن الخشوع فيها فواجب تركه، واستعمال الفراغ لها بقلب مقبلٍ عليها^(٢٩).

وقال النووي: ... وفيه الحث على الإقبال على الصلاة بخشوع وفراغ قلب ونشاط، وفيه أمر الناعس بالنوع أو نحوه مما يُذهب عنه النعاس^(٣٠).

وقال ابن حجر: ... وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التعمق فيها، والأمر بالإقبال عليها بنشاط^(٣١).

هذا وقد بيّن ابن علان رحمه الله ضابط النعاس فقال: وقال الفقهاء علامة النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهم معناه... وإنما أمر بالرقاد حتى يذهب عنه النوم لأن لبّ الصلاة الخشوع والخضوع والحضور مع الله عزوجل، وإنما يكون ذلك مع النشاط، وصحة اللب، وسلامته من الكسل^(٣٢).

وقال الحافظ العراقي: فيه إشارة إلى الحَضِّ على الإقبال على الصلاة بخشوع وفراغ قلب ونشاط وتعقل لما يقرأه ويدعو به^(٣٣).

هذا ومما يضاف للمسألة السابقة من الشواهد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بحلّ الحبل الذي وجده مربوطاً بين ساريتين، والحديث في صحيح البخاري ومسلم عن أنس، قال: دخل رسول الله

^(٢٨) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم... إلخ ٥٣/١ ح (٢١٢) عن عائشة رضي الله عنها. ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب أمر من نعس... إلخ ٥٤٢/١ ح (٧٨٦).

^(٢٩) الاستذكار ٨٦/٢.

^(٣٠) شرح النووي على صحيح مسلم ٧٤/٦.

^(٣١) فتح الباري ٣٧/٣.

^(٣٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٦٤٩/٦ بتصرف.

^(٣٣) طرح التثريب في شرح التثريب ٩٣/٣.

صلى الله عليه وسلم المسجد وحبل ممدود بين ساريتين فقال: (ما هذا؟) قالوا لزينب تصلي فإذا كسلت أو فترت أمسكت به فقال: "حُلوه ليصل أحدكم نشاطه، فإذا كسل أو فتر قعد"^(٣٤). قال النووي: ... وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التعمق، والأمر بالإقبال عليها بنشاط، وأنه إذا فتر فليقعد حتى يذهب الفتور، وفيه إزالة المنكر باليد لمن تمكن منه^(٣٥). وقال القاري: والحاصل أن سالك طريق الآخرة ينبغي أن يجتهد في العبادة من الصلاة وغيرها بقدر الطاقة، ويختار سبيل الاقتصاد في الطاعة، ويحترز عن السلوك عن وجه السامة والملاحة، فإن الله لا ينبغي أن يُناجى عن ملالة وكسالة، وإذا فتر وضمَّ قعد عن القيام، واشتغل بنوع من المباحات من الكلام والنمائم على قصد حصول النشاط في العبادة، فإنه يُعدُّ طاعة وإن كان من أمور العادة، ولذا قيل: نوم العالم عبادة^(٣٦).

خلاصة ما تقدم من مضمون الحديثين أن الشرع حريص على تهيئة الحال الذي تؤدي فيه العبادة حتى تسلم العبادة من المشوشات والمكدرات التي تمنع كمالها، ويستفاد كذلك أن مقاصد الشريعة ترمي في المقام الأول إلى كيفية وقوع العمل قبل أن ترمي إلى كماله العددي، غير أن هناك اهتمام بالاجتهاد بالعبادات فليس هو جانب ملغي الاعتبار، وذلك لئلا يتوهم الكسالى أن الإكثار من التطوعات ما هو إلا ضرب من الابتداع في الدين فينبغي مراعاة عدم الإفراط والتفريط في هذا الجانب، وهو يختلف باختلاف الأحوال نشاطاً وفتوراً والأشخاص قوة وضعفاً، والجوارح سلامة وخللاً والهمم علواً ودناءة.

وقد قرر هذه المسألة المهمة بشيء من التفصيل الإمام محمد أنور شاه الكشميري فقال: قالت طائفة ممن ادعوا العمل بالحديث من غير علم وعمل: إن الاجتهاد في العبادة بدعة ثم قال في الرد عليهم: فأين هم من قوله تعالى: **چ ژ ژ ک ک ک گ چ [الذاريات: ١٧]** كيف وصفهم بالاجتهاد، ومثله غير قليل في القرآن، ودعوى النسخ جهلٌ وقد ورد في فضل إكثار العبادة

^(٣٤) وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نعت في صلاته... إلخ ٥٤١/١ حديث رقم ٧٨٤.

وأخرجه البخاري في كتاب الجمعة - باب منه ٥٣/٢ حديث رقم ١١٥٠.

^(٣٥) شرح النووي على مسلم ٧٣/٦.

^(٣٦) مرقاة المفاتيح ٩٣٣/٣.

والاجتهاد في العمل غير واحد من الأحاديث مع الترغيب في القصد في العمل وهذا الباب إنما يُشكل جمعه على من لا يرزق فهمًا سليمًا^(٣٧).

تبين من هذا أنه لا إشكال في الجمع بين الاجتهاد في العبادة مع القصد فيها وذلك بإسقاط كل حالة على ما يناسبها وينسجم معها من أحوال الناس وذواتهم ومدى استعدادهم البدني والنفسي والروحي. ثم انتقل رحمه الله يفصل أحوال الناس وما يناسب كل حال من ذلك فقال: واعلم أن وراء ذلك سرًا، وهو أن الله تعالى خلق الناس على طبائع مختلفة فمنهم من يكون قوي الهمة قوي العمل، فيعمل بأخذ العزائم ويعرض عن الرخص، يحب أن يستغرق أوقاته كلها في طاعة الله عزوجل، وينفق ماله حتى يقوم ما عنده شيء، ويغازي في سبيله حتى يفقد نفسه وماله، لكن هؤلاء قليلون لو شئت لعددتهم على الأصابع، ومنهم من هو دون ذلك فلا يستطيع أن يسير سيره فيطلب في الدين فسحة ورخصة، وعلى قدر كل منهم جاءت الأحكام، غير أن عامة الناس كما تقدم يضعفون عن الأحكام الصعبة فجاءت عامة أحكام الشرع أيضًا تبنى على اليسر، ففرض عليهم في اليوم واللييلة خمس صلوات فحسب، وأُبيح لهم جمع قنطار من الأموال بعد أداء الزكاة، وجعل لأنفسهم وأعينهم وزوارهم حق فلم يرغبوا إلا بصوم داود^(٣٨).

أفاد بهذه المقدمة التي سيرتب عليها نتائج مهمة أن أحكام الشرع جاءت مفصلة وموزعة على أحوال الناس توزيعًا محكمًا دقيقًا يثبت شمولية الشريعة ومناسبتها لسائر الأحوال والأزمنة والأشخاص.

ثم ذكر رحمه الله مناسبة كلِّ من مرتبتي العزيمة والرخصة لأحوال الناس فقال: ولما كان خير الأعمال ما ديمَّ عليه نُهوا عن الإكثار في العبادة والاجتهاد في العمل فوق ما يطيقون لئلا يفترؤا، فإن إثر كلِّ شرة فترة، كيف وقد كان معلّمًا للأجلاف والأعراب فشرع لهم من الدين ما تيسر لهم، ولم يكلفهم إلا بما يطيقون، ولم يرغبهم إلا بما ترجى الإدامة منهم عليه، فقال: ((لن يشاد الدين أحد إلا غلبه...)) أو كما قال: أي كان في الدين أحكامًا لو شاء الرجل أن يأخذ بكلها عجز فسددوا وقاربوا، فكان هذا ضربًا من التعليم ونحوًا من البيان، ولا يريد به الذم على

^(٣٧) فيض الباري على صحيح البخاري ٥٧٠/٢.

^(٣٨) فيض الباري على صحيح البخاري ٥٧٠/٢.

من جعل نفسه لله وجعل دنياه وراء ظهره، فدع العبارات وخذ بالمراد فإن ذلك سبيل السداد، ومن لا يراعي أساليب الكلام يختبئ بكل واد^(٣٩).

علم من ذلك أن النهي ليس محله الاجتهاد المجرد في العبادات والأعمال الصالحة، بل إن النهي منصب على ما أفضى من ذلك إلى وقوع الحرج والمشقة، وحصول الملل المؤدي إلى الفتور، ومن ثم الترك للعمل رأساً فكان الأمر وسطاً من غير تقريط يفضي إلى التكاسل والتقاعد عن العمل الصالح، ولا إفراط يؤدي إلى العجز والانقطاع عن العمل. وكل ذلك من تسويل الشيطان وتليبسه على الإنسان.

المطلب الخامس: أحاديث النهي عن الصلاة خلف النائب والمتحدث

مواصلة في ذكر المسائل التي شرع فيها أمر أو نهي لأجل إيقاع العمل المشروع على وجه الكمال، وسلامته من النقص أو الخلل أو التشويش. فقد أخرج أبوداود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تصلوا خلف النائب ولا المتحدث)^(٤٠) وأخرج البزار من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً: (نُهي أن يصلي إلى النيام والمتحدثين)^(٤١). قال ابن بطال: الصلاة خلف النائب جائزة إلا أن طائفة من العلماء كرهها خوف ما يحدث من النائب فيشغل المصلي أو يضحكه فتفسد صلاته. قال مالك: لا يصلي إلى النائب إلا أن يكون دونه سترة^(٤٢).

وقال الخطابي: وأما الصلاة إلى المتحدثين فقد كرهها الشافعي وأحمد وذلك من أجل أن كلامهم يشغل المصلي عن صلاته، وكان ابن عمر لا يصلي خلف رجل يتكلم إلا يوم الجمعة^(٤٣).

^(٣٩) المرجع السابق نفسه ٥٧٠/٢.

^(٤٠) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة - باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام ١٨٥/١ حديث رقم ٦٩٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

^(٤١) أخرجه البزار في مسند ابن عباس رضي الله عنهما ٢٠٢/١١ حديث رقم ٤٩٥٢ ثم قال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن ابن عباس، وروي عنه من وجهين وهذا الوجه أحسن الوجهين اللذين يرويان به.

^(٤٢) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ١٤٠/٢.

^(٤٣) معالم السنن ١٩٦/١.

وقال المناوي موجهاً النهي في الحديث للجمع بينه وبين ما صحَّ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وعائشة نائمة معترضة بينه وبين القبلة فقال: ويجاب بأن محل النهي إذا كانت لهم أصوات يخاف منها التغليظ أو الشغل وخلافه على خلافه.

المطلب السادس: أحاديث الأمر بتعجيل الفطر

ومن المسائل التي تشبه مسألة النهي عن الصلاة بحضرة الطعام لنفي التشويش وقطع الانشغال بالطعام حال الصلاة، الأمر النبوي بتعجيل فطر الصائم بجامع أخذ النفس حظها من الطعام والشراب والانصراف للصلاة بهمة مجتمعة، ونفس خالية من الشواغل والصوارف عن كمال العبادة. وحديث الباب هو الحديث المشهور المتفق عليه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر))^(٤٤). قال ابن بطال: قال المهلب: إنما حض عليه الصلاة والسلام على تعجيل الفطر لئلا يزداد في النهار ساعة من الليل فيكون ذلك زيادة في فروض الله، ولأن ذلك أرفق بالصائم وأقوى له على الصيام^(٤٥).

وقد ذكر الإمام الباجي خلاصة معنى الحديث والمراد منه فقال: يريد صلى الله عليه وسلم أن الناس لا يزالون بخير في أمر دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسبيل، وتعجيل الفطر أن لا يؤخَّر بعد غروب الشمس على وجه التشدد والمبالغة واعتقاد أنه لا يجزئ الفطر عند غروب الشمس على حسب ما تفعله اليهود، وأما من أخَّر فطره باختياره لأمر عنَّ له مع اعتقاده أن صومه قد كمل عند غروب الشمس فلا يكره له ذلك^(٤٦).

^(٤٤) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الصوم - باب تعجيل الإفطار ٣٦/٣ حديث رقم ١٩٥٧. وأخرجه مسلم في كتاب

الصيام - باب فضل السجود ... إلخ ٧٧١/٢ حديث رقم ١٠٩٨.

^(٤٥) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ١٠٥/٤.

^(٤٦) المنتقى شرح الموطأ ٤٢/٢.

المطلب السابع: أحاديث النهي عن الوصال في الصوم

ومن المسائل التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عنها رفقا بهم وشفقة عليهم الوصال في الصوم، ومراعاة تهيؤ النفس للعبادة حتى لا يشرعوا في صوم يوم جديد مع فتور البدن وإنهاكه بسبب مواصلة الصيام من غير فطر، وحديث الباب هو حديث متفق عليه من روايات عدد من الصحابة، ولناخذ رواية أبي هريرة لما فيها من الزيادات المستفاد منها ونصها: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال في الصوم) فقال رجل من المسلمين: إنك تواصل يا رسول الله، قال: (وأبكم مثلي، إني أبيت يطعمني ربي ويسقين) فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال فقال: (لو تأخر لزدتكم) كالتكثير لهم حيث أبوا أن ينتهوا^(٤٧).

قال ابن عبد البر: فأخبر بموضع الخصوص على أن من العلماء من لم يجعل الوصال خصوصاً له وجعله من باب الرفق والتيسير على أمته^(٤٨).

وقال النووي: اتفق أصحابنا على النهي عن الوصال فهو صوم يومين فصاعداً من غير أكل أو شرب بينهما، واختلفوا في النهي من قائلٍ بالتحريم، ومن قائلٍ بالكراهة، ومنهم من جوزه إلى السحر، وسبب التحريم - على القول به - الشفقة عليهم لئلا يتكلفوا ما يشق عليهم، وأما الوصال بهم يوماً ثم يوماً فاحتمل للمصلحة في تأكيد زجرهم، وبيان الحكمة في نهيمهم والمفسدة المترتبة على الوصال وهي الملل من العبادة، والتعرض للتقصير في بعض وظائف الدين من إتمام الصلاة بخشوعها وأذكارها وآدابها وملازمة الأذكار وسائر الوظائف المشروعة في نهاره وليله^(٤٩).

هذا وقد أشار الإمام الباجي إلى جانب مهم في هذا الحديث وهو أن وصال الصحابة لم يكن تجاهلاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا استهانة بنهيه لهم عنه، وإنما كانوا يتأولون نهيه بأنه

^(٤٧) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الصوم - باب التكثير لمن أكثر الوصال ٣٧/٣ حديث رقم ١٩٦٥، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام - باب النهي عن الوصال في الصوم ٧٧٤/٢ حديث رقم ١١٠٣.

^(٤٨) التمهيد ١١٧/٥.

^(٤٩) شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٢/٧. بتصرف.

عليه الصلاة والسلام أراد التخفيف عنهم مع استطاعتهم له وإطاعتهم إياه وما أجمل هذا الملحظ الذي يبرئ ساحة الصحابة عن التمرد على التوجيهات النبوية. فقال رحمه الله: ... وظاهر النهي يقتضي المنع والتحریم إلا أن الصحابة تلقوه منه على وجه التخفيف عنهم ولذلك واصلوا بعد نهيه لهم^(٥٠).

هذا وقد ذكر الإمام العراقي خلاف العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: ((إني أطمع وأسقى)) وقوله: ((إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني)).
وخلاصة ما ذكره مما يُعول عليه وجهان:
الأول: معناه: أُعطي عليه الصلاة والسلام قوة الطاعم الشارب، وليس المراد حقيقة الأكل والشرب.

الثاني: أن معناه أن الله يخلق فيه من الشَّبَع والرِّي ما يغنيه عن الطعام والشراب.
ثم ذكر رحمه الله الفرق بين القولين ورجح الأول وبيّن وجه الترجيح فقال: والفرق بينهما أنه على الأول يعطي قوة الطاعم الشارب من غير شبع ولا رِيّ بل مع الجوع والظمأ وهذا أكمل لحاله، وعلى الثاني يُخلق فيه الشَّبَع بلا أكل والرِّي بلا شرب وهذه كرامة عظيمة لكنها تنافي حالة الصائم وتقوت المقصود من الصيام، وتنافي روح الصيام الذي هو الجوع والمشقة، والناظر إلى حاله صلى الله عليه وسلم من كونه كان يجوع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع يستبعد هذا القول^(٥١).

المطلب الثامن: أحاديث منع القاضي من الحكم وهو غضبان أو متصف بما يشوش النفس
وكذلك من المسائل التي نُهي عن الشروع فيها مع وجود ما يشوش خاطر، ويكدر النفس، أن يقوم القاضي بالحكم والفصل في نزاع بين خصمين حالة كونه متصفًا بما لا تستقر معه النفس كالغضب وما شابهه وذلك شفقة عليه وعلى الخصمين وذلك لأنه إذا جار في حكمه بسبب ما اعتراه صار ظالمًا وعليه تبعة ظلمه، وكذلك المتخاصمان سلب الحق من صاحبه وأُعطي لغير

(٥٠) المنتقى شرح الموطأ ٦٠/٢.

(٥١) طرح التثريب في شرح التقریب ١٣٢/٤، ١٣٣ بتصرف.

مستحقه فبذلك تعدي ضرر الظلم إلى كل الأطراف حاكماً ومحكوماً فمراعاة لوقوع الأمر على حال الكمال ، وشفقة على هؤلاء من مغبة الخطأ في الحكم الناتج عن عدم التهيؤ والاستعداد عند القاضي جاء الشرع مَوْجِّهاً لطريق السداد وحديث الباب متفق عليه عن عبدالرحمن بن أبي بكرة قال: كتب أبي إلى عبيدالله بن أبي بكرة وهو قاضٍ بأن لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان)^(٥٢).

وقد جاء ذكر بعض الأحوال التي تشبه الغضب في كونها تمنع سداد النظر واستقامة الحال كذلك لا يقضي القاضي وهو متصف بها، في حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (لا يقضي القاضي إلا هو شعبان ريان)^(٥٣)

وقال البيهقي بعد تخريجه للحديث في سننه الكبرى: تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف، والحديث الصحيح في الباب قبله يؤدي معناه. فهو يشير إلى حديث أبي بكرة. قال الإمام الخطابي: الغضب يغير العقل ويحيل الطباع عن الاعتدال فلذلك أمر الحاكم بالتوقف في الحكم مادام به الغضب، فقياس ما كان في معناه من جوع مفرط، وفزع مدهش، ومرض موجد ، قياس الغضب في المنع من الحكم^(٥٤).

هذا وقد بين ابن بطل نقلاً عن المهلب أن هذا النهي للكراهة وذكر الحكمة منه فقال: قال المهلب: قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يقضي بين اثنين وهو غضبان) ندب منه خوف التجاوز، ولذلك كره العلماء أن يقضي القاضي وهو غضبان... فإن قيل: فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غضبان قيل: إنما فعل ذلك لأنه لم يخش التجاوز والميل في حكمه لأنه معصوم بخلاف غيره من البشر، ومن الأحوال التي تكره للقاضي أن يقضي فيها أن يكون

^(٥٢) أخرجه مسلم في كتاب الحدود - باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ١٣٤٢/٣ حديث رقم ١٧١٧.

^(٥٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي، باب لا يقضي القاضي إلا وهو شعبان ريان ١٨١/١٠ ح (٢٠٢٨٢)

عن أبي سعيد وقال: تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف والحديث الصحيح في الباب قبله يؤدي معناه.

^(٥٤) معالم السنن ١٥٦/٤.

جائعًا، ولا يقضي ناعسًا ولا مغمومًا وأي حال جاءت عليه مما يعلم أنها تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها^(٥٥).

وقال ابن الجوزي معللاً حكم النبي صلى الله عليه وسلم وهو غضبان: فالجواب أنه لما كان معصومًا من الزلل تساوى غضبه ورضاه في أنه لا يقول إلا الحق ولهذا قال لعبدالله بن عمرو وقد سأله: (... أكتب عنك ما تقول في السخط والرضا؟ قال: نعم)^(٥٦).

وقال النووي: فيه النهي عن القضاء في حال الغضب، قال العلماء: ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر واستقامة الحال. كالشبع المفرط، والجوع المقلق، والهيم والفرح البالغ ومدافعة الحدث وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفًا من الغلط^(٥٧).

هذا وقد ذكر القاضي عياض السبب في تخصيص الغضب في الحديث مع أن غيره مما يشوش مثله في الحكم فقال: وإنما نبه عن الغضب لأنه أكثر ما يعرض للحاكم لأنه لا بد مع مراجعته للعوام أن تقع منهم الهفوة، وتسمع منهم الجفوة فلهذا خُصَّ بالذكر^(٥٨).

وقد ذكر ابن دقيق العيد سببًا آخر للاختصاص بذكر الغضب فقال: وكأن الغضب إنما خُصَّ لشدة استيلائه على النفس وصعوبة مقاومته^(٥٩).

هذا وقد أضاف العلامة الدردير اثنين لشبههما بالقاضي في كونهما لا يمارسان عملهما مع حصول مشوش للنفس، مدهش للعقل فقال: ولا يحكم الحاكم وكذا لا يفتي المفتي، ولا يدرس المدرس مع ما يدهش العقل كمرض وضجر وخوف وضيق نفس^(٦٠).

والمتأمل في قياس المفتي والمدرس على القاضي يتضح له اتجاه هذا القياس، إذ أن المفتي يشترك مع القاضي في كونه مخبرًا بحكم شرعي غير أن إخبار المفتي ليس ملزمًا للمستفتي

^(٥٥) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ٢٢٦/٨.

^(٥٦) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٤٠٧/١.

^(٥٧) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١٢.

^(٥٨) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٥٧٥/٥.

^(٥٩) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٢٧٢/٢.

^(٦٠) الشرح الصغير على أقرب المسالك ٢٠٥/٤.

بخلاف القاضي وكذلك المدرس لأنه يقوم بالإخبار بالعلم ونقله للمتعلمين فالخطأ في تقرير شيء من المسائل يؤدي إلى خلل كبير في تأهيل طلاب العلم، ويترتب عليه خلل في العمل والتطبيق لهذا العلم وفي ذلك ما لا يخفى من الإضرار بالفرد والمجتمع^(٦١).

ثم أضاف رحمه الله حكم ما إذا حكم القاضي مع وجود هذا المدهش فقال: ومضى حكمه إن حكم ما يدهش ولا يُنقض إلا أن يعظم المدهش فلا يجوز معه حكم قطعاً وليتَّعقب.

المطلب التاسع: أحاديث منع الرجل من طروق أهله ليلاً

ومن المسائل التي يرمي الشرع فيها إلى وقوعها على وجه الكمال وتهيئة الحال تقادياً للأضرار المترتبة على تجاهل مثل هذا الأمر، أن الشرع أمر الرجل الغائب عن زوجته إذا حضر ليلاً أن لا يفجأهم بحضوره بل يخبرهم بموعد وصوله من أجل أن تنتهي المرأة لاستقبال زوجها الغائب فإنه إن فجنها بحضوره وجدها في الغالب على حال غير مناسب لاستقباله، ولربما نظر منها ما يكره من رثاءة المنظر وكراهة الريح فيسبب ذلك نفوره منها وهذا من أكبر الضرر. والحديث الذي يدل على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا قدم أحدكم ليلاً فلا يأتين أهله طروقاً^(٦٢) حتى تستحد^(٦٣) المغيبة^(٦٤)، وتمتشط الشعثة^(٦٥)).

قال ابن حجر مبيناً وجه كراهة طروق الرجل أهله ليلاً فقال: لأنه إما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف والترزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما...)) ويؤخذ منه

(٦١) المرجع السابق نفسه ٢٠٥/٤.

(٦٢) طروقاً: أي ليلاً، وكل أت بالليل طارق، وقيل أصل الطروق من الطرق وهو الدق وسمي الآتي بالليل طارقاً لحاجته إلى دق الباب. النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢١/٣.

(٦٣) تستحد: الاستحداد هو حلق العانة بالحديد. المرجع السابق ٣٥٣/١.

(٦٤) المغيبة: التي غاب عنها زوجها. المرجع السابق ٣٩٩/٣.

(٦٥) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب النكاح - باب تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة ٣٩/٧ حديث رقم ٥٢٤٧.

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة - باب كراهة الطروق... إلخ ١٥٢٧/٣ حديث رقم ٧١٥.

كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير منتظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرته منها، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية ، والشرع محرض على الستر^(٦٦).

ثم ذكر رحمه الله مزيداً من الفوائد المستنبطة من الحديث فقال: وفي الحديث الحث على التواؤم والتحابب خصوصاً بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين، ... ويؤخذ منه أن الاستحداد ونحوه مما تتزين به المرأة ليس داخلياً في النهي عن تغيير الخلقة، وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم^(٦٧).

هذا وقد أشار الإمام القاري إلى توجيه معنى الاستحداد في حق المرأة فقال: وأراد بالاستحداد أن تعالج شعر عانتها بما منه المعتاد من أمر النساء يعني من النتف والتتور، ولم يرد به استعمال الحديد، فإن ذلك غير مستحسن في أمرهن^(٦٨).

وقال القاضي عياض: وفيه حظه صلى الله عليه وسلم على مكارم الأخلاق وحسن العشرة، والتأني وترك العجلة، واستجلاب كل ما يوجب الألفة ودوام الصحبة، وألا يستغفل أهله ويترقهم لئلا يجد منهم رائحة وشعثاً يكرهه، ويكون سبب زهده وبغضه فيهن^(٦٩).

فائدة: مخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم يترتب عليها عقوبة للمخالف لشؤم صنيعه، ولذلك ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: فطرق رجلان بعد نهي النبي صلى الله عليه وسلم فوجد كل واحد منهما مع امرأته رجلاً^(٧٠).

عُلم من ذلك أن مخالفة الأمر النبوي، أو اقتحام النهي النبوي نذير شؤم يلاحق الإنسان فتصيبه عقوبته عاجلاً أو بعد حين. هذا ومن قبيل الشيء بالشيء يذكر أورد الإمام الحطاب في شرحه على مختصر العلامة خليل في كتاب الوضوء نموذجاً للعقوبة على ترك السنة مع التهاون بها فقال: حكاية وموعظة: ذكر أن بعض المبتدعين سمع قوله صلى الله عليه وسلم:

(٦٦) فتح الباري ٣٤٠/٩ بتصرف.

(٦٧) المرجع السابق ٣٤١/٩.

(٦٨) مرقاة المفاتيح ٢٥١٦/٦.

(٦٩) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٦٧٧/٤.

(٧٠) أورده الترمذي معلقاً ٣٦٣/٤، والبعوي في شرح السنة معلقاً ١٨٩/١١.

((إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه: قبل أن يدخلهما في وضوئه فإنه لا يدري أين باتت يده))^(٧١) قال كالمستهزئ: أنا أدري أين باتت يدي كانت على الفراش فأصبح وقد أدخل يده في دبره إلى ذراعه. ذكر ذلك ابن المفصل في شرح مسلم^(٧٢).

ويضاف لما ذكر من نماذج وقوع العقوبة على من لا يلتزم الأدب مع سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره المباركفوري في شرحه لسنن الترمذي عند شرحه لحديث: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار)^(٧٣).

فقال: ويؤيد حمله على الظاهر ما حُكي عن بعض المحدثين أنه رحل إلى دمشق لأخذ الحديث عن شيخ مشهور بها فقراً جملة لكنه كان يجعل بيني وبينه حجاباً ولم ير وجهه، فلما طالت ملازمته له ورأى حرصه على الحديث كشف له الستر فرأى وجهه وجه حمار فقال له: احذر يا بني أن تسبق الإمام فإني لما مرَّ بي الحديث استبعدت وقوعه فسبقت الإمام فصار وجهي كما ترى^(٧٤).

ومن نماذج ذلك ما خرج به الإمام النووي بسنده إلى أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي رحمه الله تعالى قال: كنا نمشي في أزقة البصرة إلى باب بعض المحدثين، فأسرعت المشي وكان معي رجل منهم ماجن في دينه فقال: ارفعوا أرجلكم عن أجنحة الملائكة لا تكسروها كالمستهزئ، فما زال في موضعه حتى جفت رجلاه وسقط^(٧٥).

وروى بسنده أيضاً إلى أبي داود السجستاني قال: كان في أصحاب الحديث رجل خليع إلى أن سمع بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما

^(٧١) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الوضوء - باب الاستجمار وتر ٤٣/١ حديث رقم ١٦٢ عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده... إلخ ٢٣٣/١ حديث رقم ٢٧٨.

^(٧٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ١/٢٤٥.

^(٧٣) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ١٤٠/١ حديث رقم ٦٩١، وأخرجه مسلم

في كتاب الصلاة - باب النهي عن سبق الإمام... إلخ ٣٢٠/١ حديث رقم ٤٢٧.

^(٧٤) تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي ٣/١٥٢.

^(٧٥) بستان العارفين ص ٦٩.

يصنع)) فجعل في عقبيه مسامير حديد وقال: أريد أن أطأ أجنحة الملائكة فأصابه أكلة في رجليه. وفي رواية: وثلت رجلاه ويدها وسائر أعضائه، وفي رواية أنه تفسخت بنيته^(٧٦).

المطلب العاشر: أحاديث النهي عن قربان المسجد لمن أكل بصلاً أو ثوماً

مما نهى عنه الشرع مراعاة لحال المسلمين، وعدم إلحاق الأذى بهم وتوفير المناخ للملائم لأدائهم الصلاة مع كمال الخشوع، نهى الشرع عن قربان المسجد عند تغير رائحة الفم بسبب أكل البصل أو الثوم أو نحو ذلك مما يتولد عنه رائحة كريهة، فقد أخرج البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أنه سأله رجل: ما سمعت نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول في الثوم، فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا - أو: لا يصلين معنا))^(٧٧).

قال الإمام ابن علان: قوله: ((ولا يصلين معنا)) حُص بالذکر مع تناول ما قبله له اهتماماً بأمر الصلاة، ودفعاً لسلب الخشوع عن المصلي، ليأتي بها على الكمال المطلوب منا^(٧٨).

هذا وقد نص الفقهاء على أنه يُقاس على آكل الثوم والبصل كل من به رائحة كريهة كصيادي السمك، والجزارين، ومن به جُذام أو برص، أو صُنان^(٧٩) بجامع الأذى في كل ما ذكر وممن ذكر ذلك الإمام البهوتي في كشف القناع حيث قال: وَالْحَاصِلُ، كَمَا فِي الْمُتَنَهَى: أَنَّهُ يُكْرَهُ حُضُورُ مَسْجِدٍ وَجَمَاعَةٍ مُطْلَقًا لِمَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا نِيَّيْنِ أَوْ فُجَلًا وَنَحْوَهُ كَكُرَاتٍ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهُ وَكَذَا جَزَارٌ لَهُ رَائِحَةٌ مُنْتَنَةٌ، وَمَنْ لَهُ صُنَانٌ، وَزِيَاتٌ وَنَحْوُهُ، مِنْ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ مُنْتَنَةٍ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْأَدَى وَكَذَا مَنْ بِهِ بَرَصٌ جُذَامٌ يُتَأَدَّى بِهِ قِيَاسًا عَلَى أَكْلِ الثُّومِ وَنَحْوِهِ، بِجَامِعِ الْأَدَى^(٨٠).

^(٧٦) المرجع السابق ص ٧٠.

^(٧٧) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم... إلخ ١٧١/١ حديث رقم ٨٥٦.

^(٧٨) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٥٢٤/٨.

^(٧٩) صُنَان : الصنة: الرائحة الخبيثة في أصل اللحم، وأصن إذا أنتن، ومُنَّه صنان الأباط. انظر الفائق في غريب الحديث والأثر

للزمخشري ٣١٧/٢.

^(٨٠) كشف القناع عن متن الإقناع ٤٩٧/١، ٤٩٨.

اتضح مما ذكره ابن علان والبهوتي أن من حكم منع قربان المساجد لمن يتأذى الناس بالاجتماع معه ومخالطته حتى يؤذيهم فيتسبب هذا الأذى في سلب كمال خشوع المصلين، لأن النفس تتشغل بهذا المشوش، والخاطر يتكدر بهذا المؤذي فلذلك منع الشرع ما يتسبب في هذا الإيذاء وأوصد الباب الذي قد يتطرق منه الخلل أو النقص للعبادة.

المطلب الحادي عشر: ملحق بمسائل نص عليها الفقهاء تخدم موضوع البحث

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: كراهة التزويق والزخرفة المفرطة في المساجد:

قال ابن القاسم: سَمِعْتُ مَالِكًا وَذَكَرَ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَمَا عَمِلَ فِيهِ مِنَ التَّزْوِيقِ فِي قِبْلَتِهِ وَغَيْرِهِ، فَقَالَ: كَرِهَ ذَلِكَ النَّاسَ حِينَ فَعَلُوهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشْغَلُ النَّاسَ فِي صَلَاتِهِمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَيُلْهِمُهُمْ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وَلِيَ الْخِلاَفَةَ أَرَادَ نَزْعَهُ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرَجُ كَبِيرَ شَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ فَتَرَكَهُ^(٨١).

اتضح وجه الكراهة مما ذهب له الإمام مالك وهو انشغال الناس عن صلاتهم، وأن ذلك مما ينبغي مراعاته من أمور التعبد، وهو نفي المشغل تهيئة للنفس لأداء العبادة.

المسألة الثانية: نهي السائلين عن السؤال في المسجد:

قال ابن رشد: وسئل مالك عن السؤال الذين يسألون في المسجد ويلحون في المسألة ويقولون للناس قد وقفنا منذ يومين ويذكرون حاجتهم ويكون، قال: أرى أن ينهوا عن ذلك^(٨٢).

وقد ذكر ابن رشد وجه ما ذهب إليه الإمام مالك فقال: المعنى في هذا بين، لأن المساجد إنما وضعت للصلاة وتلاوة القرآن وذكر الله والدعاء لله عز وجل، فينبغي أن ينهى فيها عما سوى ذلك من اللغط ورفع الصوت وسؤال السؤال الذين يلحون، لأن ذلك مما يشغل المصلين^(٨٣).

(٨١) المدونة ١/١٩٧.

(٨٢) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة ١٨/١٦٠.

(٨٣) المرجع السابق ١٨/١٦٠.

في هذا النص الفقهي بيان واضح في أنه لا ينبغي أن تشوش على غيرك حتى لو بقراءة القرآن فضلاً عن غيره، وهذا مشاهد بكثرة في الطواف، وذلك لأن غيرك يريد ان يقرأ كما تقرأ أنت، ويريد أن يذكر الله كما تذكر انت ، ويريد أن يدعو في خشوع وحضور قلب ، ورفع صوتك يشغله عن ذلك .

المسألة الخامسة: الاعتكاف للشخص غير المكفي:

قال الإمام الخرخشي : **يَعْنِي أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَكِفَ غَيْرَ مُكْفِيٍّ؛ حَتَّى لَا يَخْرُجَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ^(٨٧).**

اتضح لنا من خلال الاقتباس أن اعتكاف الذي لم يوفر ما يحتاجه وقت اعتكافه مكروه؛ لكونه ينشغل عن اعتكافه بالخروج لطلب ما يحتاجه، وهذا ناتج عن عدم الاستعداد لما هو قادم عليه.

(٨٧) شرح مختصر خليل للخرشي ٢/٢٧٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من بعثه ربه معلماً ، وعلى آله وصحبه ومن به اقتدى. وبعد، فقد جاءت الخاتمة متضمنة ما وصل إليه البحث من نتائج وتوصيات على النحو التالي:

أولاً النتائج: ويمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١- أمر الشرع بإتقان العمل وتحسينه وأدائه على وجه الكمال ابتغاءً لمرضاة الله تعالى.

٢- في سبيل تحسين العمل حض الشرع على تهيئة النفوس قبل الشروع في العمل، وإزالة شواغلها؛ وذلك لكون تحسين العمل يتطلب استعداداً له.

٣- على قدر توفية العمل وإكماله يكون الثواب عليه.

٤- من أمثلة ما شرع لتهيئة النفس وإزالة ما يعثرها من تكدير مايلي:

- أمر من اجتمع لديه الطعام والصلاة بتقديم الطعام.
- النهي عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين.
- الأمر بالإبراد بالظهر في شدة الحر.
- النهي عن الصلاة حال النعاس.
- النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدث.
- الأمر بتعجيل الفطر.
- النهي عن الوصال في الصوم.
- منع القاضي من الحكم وهو غضبان أو متصف بما يشوش النفس.
- منع الرجل من طروق أهله ليلاً.
- النهي عن قربان المسجد لمن أكل بصلاً أو ثوماً.
- كراهة التزويق والزخرفة المفرطة في المساجد.
- نهى السائلين عن السؤال في المسجد.
- عدم قراءة القرآن عند دفن الميت.
- عدم رفع الصوت بقراءة القرآن في الطواف.

- الاعتكاف للشخص غير المكفي .

ثانياً: التوصيات ويمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١.إنجاز بحث يُجمع فيه نظائر من النصوص الشرعية في الكتاب والسنة لبيان وتقرير أن كمال الأجر والثواب يكون بتوفية العمل وإتمامه.

٢.مراعاة الأولويات البحثية التي تلامس حاجة المجتمع، وتسهم في إزالة مشكلاته، وتعالج قضاياها، كلّ حسب تخصصه واجتهاده.

٣.تنبيه طلاب العلم والباحثين والمهتمين إلى طرق الأبحاث الحيوية التي تكون خادمة للتخصص، وفي نفس الوقت ذات علاقة بما يحتاجه المجتمع من بحوث تعالج قضاياها، وتزيل عثراته، وتلبي طموحاته.

هذا وفي الختام نسأل الله تعالى أن يوفقنا للعمل بما يرضيه، وأن يسدد خطانا لما فيه الخير والنفعة، وأن يتقبل جهدنا - على تواضعه - إنه حسبنا ونعم الوكيل، وعليه الاستناد والتعويل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- ١-إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) مطبعة السنة المحمدية.
- ٢-إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض اليعصبي (ت: ٥٤٤هـ) تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م..
- ٣-بستان العارفين للإمام النووي (ت: ٦٧٦هـ) تحقيق أبوسهل نجاح عوض، دار المقطم للنشر - مصر، ٢٠١٠م.
- ٤-البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ٥-تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي للشيخ أبي العلاء المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون تاريخ.
- ٦-التنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: د/ محمد إسماعيل محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ٢٠١١ م.
- ٧-جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لزين الدين ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) تحقيق: د/ محمد الأحمدى أبو النور. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م،
- ٨-حاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) للإمام أحمد بن محمد الصاوي المالكي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢م،
- ٩-دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين للإمام محمد علي ابن علان الصديقي الشافعي (ت: ١٠٥٧هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- ١٠-سنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٥٧هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، بدون تاريخ.

- ١١- السنن الكبرى للإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ١٢- شرح ابن بطلال على صحيح البخاري للإمام ابن بطلال (ت: ٤٤٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ٢٠٠٣م.
- ١٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك للإمام الزرقاني (ت: ١١٢٢هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٤- شرح مختصر خليل للإمام محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون تاريخ.
- ١٥- شعب الإيمان للإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، بالرياض بالسعودية، ٢٠٠٣ م.
- ١٦- صحيح البخاري المسمى (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ١٧- صحيح مسلم المسمى (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٨- طرح التثريب في شرح التقريب للإمام زين الدين عبدالرحيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٩- الفائق في غريب الحديث والأثر للإمام الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة لبنان، بدون تاريخ..
- ٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ٢١- فيض الباري على صحيح البخاري للشيخ محمد أنور شاه الكشميري (ت: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.

- ٢٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير للإمام زين الدين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ.
- ٢٣- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام أبي محمد عز الدين بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٤- كشف القناع عن متن الإقناع للإمام منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢٥- كشف المشكل من حديث الصحيحين للإمام جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، دار الوطن، الرياض، السعودية، بدون تاريخ.
- ٢٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للإمام علي بن سلطان القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- ٢٧- مسند البزار للإمام أبي بكر البزار (ت: ٢٩٢هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٩م.
- ٢٨- معالم السنن للإمام أبي سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، دمشق، ١٩٣٢م.
- ٢٩- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٣٠- منح الجليل شرح مختصر خليل للإمام محمد بن أحمد بن محمد عlish، المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٩م.
- ٣١- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للإمام أبي عبد الله الحطاب (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٢م.
- ٣٢- المدخل للإمام أبي عبد الله محمد بن العبدري المالكي الشهير بابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ)، ط: دار التراث، بدون تاريخ.
- ٣٣- المدونة للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

- ٣٤- المعجم الأوسط للإمام أبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين - القاهرة، بدون تاريخ.
- ٣٥- المنتقى شرح الموطأ للإمام أبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣٢هـ.
- ٣٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- ٣٧- الموافقات للإمام الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان ١٩٩٧م.
- ٣٨- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.